أكد أنها تعد نموذجاً جيداً لاختيار الطريق الديمقراطي

الغانم: الحالة الدستورية في الكويت بيئة مواتية للبناء السياسي والاجتماعي والتنموي

- الوضع اليوم يتطلب الاستغلال الأمثل لفرص التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية
- نثمن جهود المجالس السابقة في تطبيق العديد من المبادئ في التشريع أو الرقابة
- استكمال عملية البناء التنموي للعديد من الاحتياجات اللازمة لتطوير بيئة العمل السياسي

مرزوق الغانم

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان الحالة الدستورية في الكويت تعد بيئة مواتية للبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي التنموي مشددا على أن الكويت تعد نموذجا جيدا لاختيار الطريق الديمقراطي للحكم القائم على بناء المؤسسات الثلاث الرئيسية.

وقال الغانم في بيان صحافي أمس بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية ان تبني الأمم المتحدة للاعلان العالمي للديمقراطية الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي يقدم صورة صادقة عن مدى الترابط بين البرلمانات والمجتمع الدولي المتمثل في المنظمة الدولية.

وأضاف ان اليوم العالمي للديمقراطية الذي يصادف يوم 15 سبتمبر من كل عام أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين سنة 2007 والذي يتبنى الإعلان كما أقره الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الحادية والستين بعد المئة المنعقدة في سبتمبر 1997 في القاهرة.

واشار إلى أن الاعلان يشدد على عدد من المبادئ التي من شأنها دعم وترسيخ الحكم الرشيد كسيادة القانون والحفاظ على حقوق الإنسان ودعم السلم الاجتماعي وإرساء مبادئ الشفافية والمساءلة.

وأكد الغانم ان الكويت تعد نموذجا جيدا لاختيار الطريق الديمقراطي للحكم القائم على بناء المؤسسات الثلاث الرئيسية وهي القضائية والتنفيذية والتشريعية إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني التي تعد مفخرة للمجتمع الكويتي في الداخل والخارج.

وأضاف أن الحالة الدستورية في الكويت تعد بيئة مواتية للبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي التنموي خاصة بعد مرور أكثر من نصف قرن على العمل بدستور الدولة مؤكدا ان الوضع اليوم يتطلب الاستغلال الأمثل لفرص التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لاستكمال عملية البناء التنموي للعديد من الاحتياجات اللازمة لتطوير بيئة العمل السياسي ودعم الثقافة الديمقراطية في التعليم والمجتمع.

وأشاد الغانم بجهود المجالس السابقة في تطبيق العديد من المبادئ التي تضمنها الإعلان سواء في التشريع أو الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومات السابقة وتمنى أن يستمر المجلس الحالي على ذات الطريق لتطوير بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تليق بدولة الكويت.

تحمي الوطن والمواطنين من مشكلات عديدة

الصانع يقترح قانوناً للتفتيش على الذخائر والمفرقعات المحظورة حيازتها

يعقوب الصانع

تقدم النائب يعقوب الصانع اقتراحا بقانون في حول إجراءات التفتيش الخاصة بضبط الأسلحة والذخائر والمفرقعات المحظور حيازتها أو إحرازها.

فيما يلي نصه:

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم 35 لسنة 1985 في شان جرائم المفرقعات.

وعلى المرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990 بشان قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم بقانون رقم 13 لسنة 1991 في شان الأسلحة والذخائر، وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه.

مادة 1: يجوز للنائب العام او من يفوضه ان يأذن كتابة لرجال الشرطة بتفتيش الاشخاص والمساكن ووسائل النقل العامة او الخاصة في منطقة او جزء منها خلال فترة زمنية يؤقتها لهم بناء على طلب وزير الداخلية او من يفوضه إذا ما دلت التحريات الجدية على حيازة إو أو إحراز أسلحة أو مفرقعات أو مكونات تصنيعها بالمخالفة لأحكام القوانين

مادة 2: يجب الالتزام عند التفتيش تنفيذا للإذن الصادر طبقا لحكم المادة السابقة، بجميع القواعد والإجراءات الاخرى المنصوص عليها في القانون رقم 17 لسنة 1960 المشار اليه

مادة 3: لا تخل أحكام هذا القانون بما هو مقرر من حصانة خاصة لبعض الاشخاص والأماكن وفقا للقوانين الاخرى والمعاهدات الدولية.

مادة 4 : يعفى من العقوبة المقررة في أي قانون على حيازة أو إحراز الأسلحة والذخائر والمفرقعات والمحظور حيازتها أو إحرازها كل من يبادر إلى تسلمها لوزارة الداخلية خلال ثلاث اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون

على الوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذا هذا القانون، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية

لقد سبق وأن صدر المرسوم بالقانون رقم 94 لسنة 1992 في شأن إجراءات التفتيش الخاصة بضبط الأسلحة والذخائر والمفرقعات المحظورة وذلك لمواجهة ظاهرة انتشار حيازة الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات بغير ترخيص باعتبارها أحد الاثار الضارة التي تخلفت عن الغزو العراقي الغاشم للبلاد والذي ترك وراءه كميات هائلة منها وقعت تحت أيدي العديد من الاشخاص الذين يصعب حصرهم أو التعرف سلفا على أماكن إخفائهم لها،

ونظرا لما أفرزته المستجدات الأخيرة والتي شهدت وقوع بعض الجرائم في البلاد، مما يكشف عن وجود كميات كبيرة من الاسلحة والتي من شأنها تهديد أمن الوطن والمواطنين فضلا عن اثر ذلك على الطمأنينة داخل المجتمع وانعكاسه ايضا على مصالح دولة الكويت مع المجتمع الدولي، والأمر الذي يستدعي بصفة عاجلة وجوب التدخل بإصدار هذا التشريع حفاظا على أمن البلاد ومصالحها.

ولما كان تفتيش الاشخاص والأماكن من الاجراءات التي أحاطها المشروع بالعديد من القيود والضمانات حماية لحريات الافراد وحرمات المساكن وذلك مع مراعاة اعتبارات المصلحة الوطنية، وجريا على هذا النهج فقد راعى القانون المرافق التوفيق قدر الامكان بين هذه الحقوق وتلك الاعتبارات.

لذا فقد اعد هذا القانون الذي تضمن نص المادة الاولى منه إعطاء النائب العام أو من يفوضه السلطة التقديرية في إصدار الاذان لرجال الشرطة بتفتيش جميع الاشخاص والمساكن والأماكن ووسائل النقل العامة أو الخاصة في منطقة أو جزء منها خلال فترة زمنية يؤقتها لهم، واعطى النص حق تقديم الطلب للحصول على هذا الاذن لوزير الداخلية أو من يفوضه.

وقد حرص المشروع في هذا القانون على النص في المادة الثانية على وجوب الالتزام عند تنفيذ الإذن الصادر بالتفتيش بجميع القواعد والإجراءات الاخرى التي نص عليها قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية رقم 17 لسنة 1960 م في هذا الشأن.

كما حرص المشروع في هذا القانون أيضا في مادته الثالثة على الا تخل أحكامه بما هو مقرر من حصانة خاصة لبعض الاشخاص والأماكن وفقا للقانون الاخرى والمعاهدات الدولية.

ونصت المادة الرابعة من القانون على ان يعفى من العقوبة المقررة في أي قانون على حيازة أو إحراز الأسلحة والذخائر والمفرقعات المحظور حيازتها أو إحرازها كل من يبادر إلى تسليمها لوزارة الداخلية خلال ثلاث اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

تساءلت عن تطمينات وزير الكهرباء من نقص المياه في حالة الطوارئ

معصومة تستفسر من رولا عن الفحم المكلسن وطيران الجزيرة

قالت النائبة د معصومة المبارك: عجيب أمر وزارة الكهرباء عندما تحذر من أن مخزون المياه لا يكفي أكثر من 10 أيام أين تطمينات وزير الكهرباء بأن لا خوف ولا قلق من نقص المياه في حالة حدوث أي حرب في المنطق؟

وتساءلت المبارك أين خطط الوزير والوزراء السابقون لمواجهة الهدر والملايين التي قيل بأنها رصدت لخطط إعلامية لتوعية الناس بشأن الإقتصاد في إستهلاك المياة والتي وصلت إلى حد فرض العقوبات عليهم ؟.

واكدت المبارك أن مسئولية زيادة المخزون من المياه تقع على عاتق الوزير والمسؤلين في وزارته. وسياسة تخويف الناس من نقص المخزون المائي ستدفع المستهلكين إلى تكوين مخزونهم المائي الذاتي ومن ثم زيادة الضغط على مخزون الدولة وليس الإقتصاد في الإستهلاك.

واختتمت تصريحها قائلة: نحتاج فعلا إلى سياسة إعلامية في كل أجهزة الدولة تزيد الوعي والإطمئنان لا أن تثير الخوف والفزع..الماء عصب الحياة.

وفي سياق آخر تقدمت النائبة معصومة المبارك بأسئلة برلمانية لوزير التنمية رولا دشتي حول جملة من المواضيع منها التظلمات في الوزارة ومكافآت الأعمال الممتازة، وشركة طيران الجزيرة، ومشروع الفحم المكلسن ومواضيع أخرى.

«فيما يلي نصه»:

أولا: وفقا لما نشرته إحدى الصحف المحلية عن التقرير المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء حول الملاحظات والمخالفات التي تكتنف عمل وزيرة التنمية، فأرجو إفادتي بالتالي:

1. هل اتخذتم اية قرارات بابعاد بعض القياديين الذين يختص عملهم بعمل الخطة وبرنامج عمل الحكومة منذ توليكم الوزارة في عام 2012؟ إذا كان الجواب بنعم فما هي المبررات ومن هي الجهات التي ساهمت و شاركت بشكل مباشر أو غير مباشر في وضع الخطة وبرنامج عمل الحكومة منذ تلك الفترة حتى تاريخه، وما هي صفتهم القانونية؟

2. ما هي عدد التظلمات التي قدمها الموظفون في المؤسسات التي تقع تحت أشرافكم منذ توليكم الوزارة في عام 2012 حتى تاريخه؟ أرجو افادتي بعددها وطبيعتها ونسخ كل منها، وما هي الإجراءات التي اتخذت بشأنها؟

3. منذ تبوءتم المنصب الوزاري في عام 2012، هل حصل جميع الموظفين الذين نالوا تقدير امتياز و يعملون في جميع المؤسسات والهيئات التي تشرفون عليها سواء في وزارة التنمية أو وزارة شؤون مجلس الأمة هل حصلوا بشكل متساو على مكافأة الأعمال الممتازة؟ وإذا كان الجواب بالنفي فما هي المعايير التي استندتم اليها في توزيع تلك المكافأة على الموظفين في جميع المؤسسات والهيئات التي تقع تحت أشرافكم؟ وهل تلك المعايير إن وجدت قد وضعت قبل تقرير تلك المكافآت أم بعدها؟ «مع تزويدنا بنسخة منها موضحا فيها تاريخ بدء العمل بها» وهل تتفق هذه المعايير مع المعايير المعمول بها والموضوعه من قبل ديوان الخدمه المدنية؟

4. هل تمت إحالة أي من الموظفين وخاصة في الوظائف الإشرافية الذين بلغت خدمتهم 30 عاما وأكثر للتقاعد جميعا دون استثناء؟ وإذا كانت هناك أية استثناءات فما هي مبررات تلك الإستثناءات مع تزويدنا بقائمة أسماء ودرجات الوظيفية للموظفين الذين تم استثنائهم مع ذكر مسمياتهم الوظيفية؟

5. هل تم إنجاز أية دراسة من قبل ديوان الخدمة المدنيةحول إيجابيات وسلبيات الإحالة إلى التقاعد ممن بلغت خدمتهم 30 عاما أوأكثر «مع تزويدنا بنسخة من هذه الدراسةإن وجدت» وهل أجريت هذه دراسةقبل اتخاذ مجلس الوزراء للقرار المتعلق بشأن الإحاله للتقاعد ؟ وهل تم تطبيق تلك السياسية في جميع مؤسسات الدولة ووزاراتها.

6. هل تم تقديم أية تظلمات من الموظفين المحالين للتقاعد في الوزارات التابعة لكم ؟ إذا كان الجواب بنعم أرجو بتزويدي بعدد تلك التظلمات ونسخ عنها وما هي الإجراءات لتي اتخذتموها حيال هذه التظلمات.

7. هل قمتم منذ عام 2012 بإحالة أو لفت نظر أي من الموظفين الذين أبدوا احتجاجا او شاركوا باعتصامات ؟ وهل شكلت لجنة تحقيق في ذلك الشأن. إذا كان الجواب بنعم أرجو تزويدي بنسخة عن قرار تشكيل تلك اللجنة، وأسماء أعضائها وأسماء ممن أحيلوا للتحقيق، والإجراءات التي اتخذت بحقهم؟

8. هل اتخذتم قرار رسميا او شفهيا بمنع دخول الصحافيين إلى مبنى الأمانة العامة للتخطيط؟ إذا كان الجواب بنعم فارجو تزويدنا بذلك التعميم أو القرار ومبرراته؟

ثانيا: بناء على ما قدمه أحد أعضاء مجلس الأمة من بيان حول امتلاك «وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية لحصص أو أسهم في طيران الجزيرة» وعلاقة ذلك بتعطيل قانون خصخصة الكويتية، فارجو افادتي بالتالي:

1.هل تمتلكون أوأي أقارب من الدرجة الأولى أو الثانية أي اسهم أو حصص في طيران الجزيرة، وما هي تلك الحصص أو الأسهم وتاريخ امتلاكها؟

2.هل لكم أو لأقاربكم من الدرجة الأولى أو الثانيه دور في تاسيس شركة طيران الجزيرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة؟

تتمات

الأمير لأوباما

ان لقاء سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد والرئيس الامريكي باراك أوباما أمس الأول «الجمعة» كان «مثمرا وصريحا وعميقا ويعكس العلاقات المتميزة بين الكويت والولايات المتحدة» .

وقال الخالد في مقابلة مع «كونا» وتلفزيون الكويت الليلة قبل الماضية ان اللقاء «المميز» تناول العلاقات الثنائية بين الكويت والولايات المتحدة في المجالات الأمنية والتعاون العسكري بما «يعزز أمن الكويت وأمن المنطقة» ، موضحا ان تسارع الاحداث في المنطقة كان له انعكاس على الاجتماع.

واشار الى ان القضايا التي بحثت في الاجتماع شملت ايضا «معتقلينا في غوانتانامو ، وتسهيل حصول طلابنا على تاشيرات دخول الى الولايات المتحدة ، والذين تجاوز عددهم الاجمالي نحو 7000 طالب وطالبة».

وأوضح الخالد انه بالاضافة الى ذلك تمت مناقشة القضايا الإقليمية أيضا وخصوصا «التطورات المتسارعة في المنطقة» ، بما في ذلك احداث سوريا التي كانت موضوعا للمناقشة «العميقة» مع الرئيس أوباما ، لافتا إلى أنه تم ايضا بحث الوضع الراهن في مصر الشقيقة ، وتاكيد «أهمية أمن مصر واستقرارها وأهمية تنفيذ خارطة الطريق وفقا لجدولها الزمني المحدد».

كما تناول الاجتماع بحسب الشيخ الخالد قضايا «في غاية الأهمية» على الساحة الدولية مثل «استقرار أسواق النفد الدولي والبيئة والإرهاب» ، ولفت الى ان مناقشة هذه القضايا استغرقت وقتا طويلا «بسبب أهميتها بالنسبة للبلدين وتعاونهما في هذه المجالات».

وشدد الشيخ الخالد اخيرا على أن نتائج الاجتماع كانت «مثمرة وبناءة وصريحة وعميقة وشاملة».

وقد استأثرت القمة الكويتية الأمريكية باهتمام كبير من جانب المراقبين السياسيين ووسائل الإعلام العربية والدولية ، حيث ذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» التي تصدر في لندن أن

المباحثات بين سمو الأمير والرئيس أوباما تطرقت إلى التطورات المهمة في منطقة الخليج والشرق الأوسط ، وتأثير الأزمة السورية ، واستخدام المواد الكيماوية من قبل القوات الموالية للحكومة السورية.

وتركزت المناقشات بين الزعيمين على العلاقة القوية بين الولايات المتحدة والكويت ، وفرص تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية ، والإصلاحات التي أجرتها الكويت في المجالين السياسي والاقتصادي خلال العامين الماضيين.

ونسبت الصحيفة إلى مصادر في البيت الأبيض قولها «إن الكويت حليف مهم لواشنطن في منطقة الشرق الأوسط ، كما تعد الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيس للكويت».

وركزت الصحيفة أيضا على وصف سمو الأمير للمباحثات بـ«المثمرة والبناءة» ، وقول سموه «عرضنا موضوع استمرار احتجاز المعتقلين الكويتيين في غوانتانامو، وطالبت الرئيس بسرعة الإفراج عنهما ، على ضوء التزام الرئيس بإغلاق المعتقل ، والتعهدات التي قدمتها السلطات الكويتية ، كما أشرنا بارتياح إلى التطور الإيجابي للعلاقات الكويتية – العراقية».

من جانبها نقلت إذاعة «بي بي سي» البريطانية عن مراسلها في واشنطن تاكيد الرئيس الأمريكي باراك أوباما على أن «الولايات المتحدة والكويت متفقتان على أن أستخدام الحكومة السورية السلاح الكيمياوى يعد عملا إجراميا» ، وكذلك قول أوباما «إن بلاده تعمل إلى جانب ردع النظام السورى وعدم تكرار استخدام الأسلحة الكيمياوية ، على التاكد من إخراج تلك الأسلحة خارج سوريا» .

كما أشارت إلى أن سمو الأمير الشيخ صباح حث الرئيس الأمريكي باراك أوباما على تسريع إطلاق سراح المواطنين الكويتيين المعتقلين في معتقل غوانتانامو العسكري.

من ناحيتها ركزت وكالة أنباء البحرين على أن الجانبين الكويتي والأمريكي أشارا بارتياح إلى التطور الإيجابي للعلاقات الكويتية – العراقية ، كما تطرقا إلى موضوع أمن الخليج والجهود المشتركة في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة الحيوية الهامة لاسيما وسط التطورات الراهنة في المنطقة.

كما اهتمت الصحف ووسائل الإعلام المصرية بتناول القمة الكويتية – الأمريكية الوضع الراهن في مصر ، والتأكيد من خلالها على أهمية أمن مصر واستقرارها وأهمية تنفيذ خارطة الطريق وفقا لجدولها الزمني المحدد.

من جهة أخرى استقبل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بمدينة نيويورك ظهر أمس سمو الامير سعود الفيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية الشقيقة والوفد المرافق ، حيث سلم سموه رعاه الله رسالة خطية من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة ، تتعلق بالعلاقات الأخوية المتميزة التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين والقضايا ذات الاهتمام المشترك واخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية.

حضر المقابلة أعضاء الوفد الرسمي المرافق لسموه رعاه الله.

اتفاق تفكيك

المسألة برفض النظام السوري القبول بالاتفاقية وتنفيذ بنودها.

ومن جانبه قال لافروف إنه تم التوصل إلى وثيقة حول التخلص من الأسلحة الكيماوية في سوريا خلال وقت وجيز.

وذكر أن دمشق ملتزمة بقرار الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية.

وألمح وزير الخارجية الروسي إلى أن أي انتهاك للاتفاق الموقع ستتم إحالته إلى مجلس الأمن، ولم نتحدث عن عمل عسكري.

وشدد على ضرورة تجنب السيناريو العسكري الذي سيكون مدمراً للمنطقة، ويضع العلاقات الدولية على شفا هاوية.

وأبان أن الوثيقة التي تم إقرارها حول التخلص من كيماوي سوريا تحتاج إلى آليات عمل من خلال مجلس الأمن الدولي.

وحول الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة السورية، قال وزير الخارجية الروسي إنه يجب على المعارضة السورية أن تكون مستعدة للمشاركة في مؤتمر «جنيف 2»، والذي نسعى لعقده خلال الشهر الجاري، ولكنه ربما يتأجل للشهر المقبل.

وأفاد بأن التخلص من الأسلحة الكيماوية في سوريا خطوة نحو التخلص من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بالكامل.

وتوقع لافروف التطبيق الكامل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية في سوريا، موضحاً أن أي اتهام حول استخدام الكيماوي يجب التحقق منه، منعا لتقديم معلومات مغلوطة.

وأوضح أن استخدام القوة من مجلس الأمن ضد أي انتهاكات حول استخدام الكيماوي سيكون بعد إثبات ذلك بالأدلة.

هذا وأبدى الجيش السوري الحر رفضه الشديد للاتفاق الأمريكي الروسي حول جدول نزع السلاح الكيماوي السوري، متهما الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير خارجيته سيرغي لافروف بتلقي رشاوى من رامي مخلوف، ابن خال الرئيس السوري بشار الأسد.

وقال رئيس هيئة أركان الجيش الحر اللواء سليم إدريس في مؤتمر صحافي باسطنبول إنه «يملك الدليل على ما يقول ومن يريد الحصول عليه عليه أن يزوره في مكتبه».

وعبر الجيش السوري الحر صراحة عن رفض الاتفاق الأمريكي الروسي والتعهد بالعمل على إسقاط الأسد، مؤكدا استمراره في القتال ضد نظام بشار الأسد، كما أعلن اللواء سليم إدريس عدم قبول الجيش الحر بالمشاركة في مفاوضات جنيف ما لم يتم استبعاد الأسد ونظامه من العملية السياسية.

الغانم: الحالة

القائم على بناء المؤسسات الثلاث الرئيسية وهي القضائية والتنفيذية والتشريعية إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني التي تعد مفخرة للمجتمع الكويتي في الداخل والخارج.

وأضاف أن الحالة الدستورية في الكويت تعد بيئة مواتية للبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي التنموي خاصة بعد مرور أكثر من نصف قرن على العمل بدستور الدولة مؤكدا ان الوضع اليوم يتطلب الاستغلال الأمثل لفرص التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لاستكمال عملية البناء التنموي للعديد من الاحتياجات اللازمة لتطوير بيئة العمل السياسي ودعم الثقافة الديمقراطية في التعليم والمجتمع.

وأشاد الغانم بجهود المجالس السابقة في تطبيق العديد من المبادئ التي تضمنها الإعلان سواء في التشريع أو الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومات السابقة وتمنى أن يستمر المجلس الحالي على ذات الطريق لتطوير بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تليق بدولة الكويت.

وقال ان تبني الأمم المتحدة للاعلان العالمي للديمقراطية الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي يقدم صورة صادقة عن مدى الترابط بين البرلمانات والمجتمع الدولي المتمثل في المنظمة الدولية.

وأضاف ان اليوم العالمي للديمقراطية الذي يصادف يوم 15 سبتمبر من كل عام أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين سنة 2007 والذي يتبنى الإعلان كما أقره الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الحادية والستين بعد المئة المنعقدة في سبتمبر 1997 في القاهرة.

واشار إلى أن الاعلان يشدد على عدد من المبادئ التي من شأنها دعم وترسيخ الحكم الرشيد كسيادة القانون والحفاظ على حقوق الإنسان ودعم السلم الاجتماعي وإرساء مبادئ الشفافية والمساءلة.

التربية»: ملتزمون

العام الدراسي الحالي تبلغ 3.8 ملايين دينار كويتي، وأوضح ان الصندوق الخيري للتعليم الذي أنشئ بقرار من مجلس الوزراء العام 2003 يتحمل كل نفقات تعليم الطالب المحتاج المسجل في احدى المدارس العربية الاهلية المرخصة من قبل وزارة التربية وذلك بعد قيام ولي الامر بتقديم المستندات كافة الواجب توافرها لبحث مدى الحاجة الى المساعدة، وشدد الداحس على التزام الصندوق الخيري في وزارة التربية بضمان التعليم المجاني للطلبة من فئة المقيمين بصورة غير قانونية للعام الدراسي وتحمله كامل تكاليف دراستهم.

ونوه بالجهود التي يبذلها الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية لتذليل كل المعوقات التي تقف أمام الصندوق الخيري وذلك من خلال التعاون والتنسيق الدائمين بين الجانبين بغية ضمان حق التعليم لهم.

خبراء: تخبط

في البلاد بإمكانه سد الاحتياجات لمدة تصل الى اربعة اشهر مؤكدة انها تقوم بتقنين التوزيع بما يتناسب مع حجم ومدة الحالة الطارئة.

وقالت الوزارة في بيان صحافي ان الغرض الاساسي من المخزون الاستراتيجي من المياه هو تامين احتياجات البلاد من المياه العذبة وسد النقص الذي قد يحصل في عملية الانتاج نتيجة أعطال أو أعمال الصيانة للمقطرات وكذلك في حالات الطوارئ أو الكوارث.

ودعت الوزارة الجمهور الى ترشيد استخدام المياه محذرة من مغبة استمرار الاستهلاك بنفس النمط الاعتيادي اليومي السائد حاليا والذي يتسم بالهدر.

الجماعة الإسلامية

الثوري المناهض لما وصفه بـ «الانقلاب» حتى تجد رداً على مبادرتها.

على صعيد منفصل قررت محكمة جنايات القاهرة امس تأجيل سابع جلسات إعادة المحاكمة في القضية المعروفة إعلاميا باسم «محاكمة القرن» المتهم فيها الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك ونجلاه جمال وعلاء ووزير داخليته اللواء حبيب العادلى و6 من مساعديه إلى أكتوبر المقبل.

وأوضحت هيئة المحكمة خلال الجلسة التي بث التلفزيون المصري وقائعها أنها قررت تأجيل القضية إلى جلسات متتالية تعقد أيام 19 و20 و21 أكتوبر.

وأشارت إلى أن قرار التأجيل جاء للاستماع إلى شهادة مدير جهاز المخابرات العامة الأسبق اللواء مراد موافي ورئيس هيئة الأمن القومي اللواء مصطفى عبد النبي ورئيس الوزراء الأسبق عاطف عبيد ووزير الداخلية الأسبق اللواء أحمد جمال الدين.

وأشارت إلى أنه سيتم أيضا الاستماع إلى شهادة وزير البترول الحالي شريف إسماعيل وقائد المنطقة المركزية العسكرية السابق اللواء أركان حرب حسن الروييني ورئيس مباحث سجن المنيا عمر الدردير، وتضمن قرار المحكمة برئاسة المستشار محمود كامل الرشيدي إيقاف البث التلفزيوني المباشر لوقائع الجلسات الثلاث التي حددتها المحكمة لسماع الشهود وكذلك حظر النشر لكافة ما يدور في تلك الجلسات في كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة داخل مصر وخارجها «وذلك حفاظا على الأمن القومي المصري».

وكلفت المحكمة النائب العام المستشار هشام بركات بتفعيل القانون تجاه المخالفين لقرار حظر النشر واتخاذ اللازم قانونا.

كما كلفت المحكمة مساعد وزير الداخلية مدير أمن القاهرة اللواء أسامة الصغير باقتصار الحضور في تلك الجلسات الثلاث على المتهمين وهيئة الدفاع عنهم والمحامين عن المجني عليهم والذين وردت أسماؤهم في كشف الحضور المثبت لدى هيئة المحكمة مع حظر دخول أي وسائل تسجيل صوتية أو تلفزيونية أو أجهزة الهواتف أو الكمبيوتر المحمول أو أجهزة التصوير بكافة أنواعها إلى قاعة المحكمة.